

أثر عدول المحكمة العليا الأمريكية عن السوابق الدستورية على الحقوق والحريات الأساسية
**The Impact of the US Supreme Court's Overruling of Constitutional
 Precedents on Fundamental Rights and Freedoms**

أبحري هاجر

¹المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية (الجزائر)،

hadjerabahri7@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/28

تاريخ القبول: 2022/12/23

تاريخ الاستلام: 2022/08/15

الملخص:

أثار إعلان المحكمة العليا الأمريكية عن قرارها بالعدول عن السابقة الدستورية "رو ضد وايد" والذي يقضي بكفالة حق المرأة في الإجهاض في إطار ضوابط وقيود محددة، إنتقادات في المجتمع الأمريكي، واصفين القرار بأنه إنتهاك لأهم حقوق المرأة.

وعليه، تهدف هذه الورقة البحثية الى بيان مدى شرعية عدول المحكمة عن مبادئ وتفسيرات دستورية صاغتها في السابق، وبيان تبعاته على الحقوق والحريات الأساسية، وكان أهم ما توصلنا إليه أن عدول المحكمة عن سوابقها الدستورية يعد مشروعاً طالما كان الهدف منه هو حماية الشرعية الدستورية وصيانة الحقوق والحريات الأساسية.

الكلمات المفتاحية: السوابق الدستورية؛ المحكمة العليا الأمريكية؛ العدول القضائي؛ الحقوق والحريات الأساسية.

Abstract :

The announcement by the United States Supreme Court of its decision to renounce the constitutional precedent of Roe v. Wade, which guarantees women's right to abortion under specific regulations and restrictions, has provoked criticism in American society, calling it a violation of women's most important rights.

Accordingly, the present paper aims to demonstrate the legitimacy of the Court's failure to formulate constitutional principles and interpretations formulated in the past and its implications for fundamental rights and freedoms. The most important finding was that the Court's renunciation of its constitutional precedents was legitimate for as long as it was intended to protect constitutional legitimacy and safeguard fundamental rights and freedoms.

Keywords: Constitutional Precedents; The US Supreme Court; Judicial Overruling; Fundamental Rights and Freedoms.

1- مقدمة

تتبع القواعد الدستورية مرتبة السيادة والسمو في البناء القانوني الداخلي للدولة، يرساها للقواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم وتحديدًا للسلطات العامة ووظائفها كما تضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها، وتقرر الحقوق والحريات وترتب الضمانات الأساسية لها، لهذا كان لابد على السلطات العامة للدولة أن تخضع له في تصرفاتها القانونية الصادرة وإلا أضحت تصرفاتها عرضة للحكم بعدم الدستورية من قبل القضاء الدستوري.

ولما كان القضاء الدستوري الأمريكي هو المكلف بحماية الدستور والقيم التي يحتضنها، من خلال فصله في المنازعات الدستورية ما تعلق منها بالحقوق والحريات أو تفسير الدستور¹ أو رقابته على مدى دستورية القوانين والإجراءات التي تتخذها الحكومات الفدرالية والولايات، فكان لابد أن تتسم أحكامه القضائية بالحجية المطلقة تجاه كل من الأفراد والسلطات العامة، وحتى القضاء نفسه، وهو ما يسمى بمبدأ القوة الملزمة للسوابق القضائية الدستورية.

كأن تنقيد المحكمة العليا بما حكمت به سابقا لكي يكون حلا لبقية المنازعات الدستورية اللاحقة والمشابه لها، فيتحقق معه سرعة الفصل في القضايا والنزاهة والشفافية والحياد إضافة إلى تكريس مبدأ الأمن القانوني والثقة المشروعة، وبالرغم من المزايا التي يحققها الإلتزام بالسابقة القضائية الدستورية، تظل هذه الأخير عائقا أمام تطوير القواعد الدستورية بسبب أنها تفرض نفسها على حقائق الحياة بما يحول دون تغيير مضمونها، خاصة أن المسائل في مجال القانون الدستوري يجب أن تكون مرتبطة بوقائعها وزمانها وبما هو قائم من ظروف عند الفصل فيها،² وبالتالي في حال كانت هذه الأخيرة غير مواكبة للقواعد القانونية اللاحقة أو للواقع أو تسببها خاطى يظل العدول عنها عملا منطقيا ومرنا في ظل صعوبة اللجوء إلى تعديل الدستوري من أجل إلغائها.

مادام أن الغاية المراد تحقيقها من وراء العدول هي ضمان وحماية الحقوق والحريات الأساسية التي تنضمها، وبالتالي فإذا كان العدول القضائي عن السوابق الدستورية يهدف إلى تعطيلها أو الإنتقاص منها أو إلغائها كلية فيعد عمل غير مشروع.

حيث تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية كونها تسعى للبحث في مسألة من المسائل المثيرة للجدل بين أوساط المحامين و الحقوقيين والمجتمع الأمريكي وهي تجاهل المحكمة العليا لسوابقها الدستورية، وما يمكن أن ينجر عنه من

¹ - يقصد بالتفسير الدستوري هنا التفسير بمعناه الواسع أي توضيح مضمون النصوص وتعيين حدودها بغية تطبيقها على ما يثار من منازعات، إسلام إبراهيم شيجا، التفسير الدستوري للحقوق والحريات الدستورية في ضوء قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد 01، 2016، ص 104.

² - عوض المر، الرقابة على دستورية القوانين في ملامحها الرئيسية، مركز رينية جان دوي للقانون والتنمية، مصر، 2003، ص 77

تبعات تهمز إستقرار القانوني والإجتماعي. أما من الناحية العملية فتكمن في تحليل أهم القضايا التي فصلت فيها المحكمة وعدلت من خلالها عن أهم السوابق الدستورية خلال مسارها القضائي.

وبناء على ماسبق، نطرح الإشكالية التالية: ما مدى مشروعية عدول المحكمة العليا عن سوابقها الدستورية؟ وكيف يمكن أن يآثر ذلك العدول على الحقوق والحريات الأساسية؟.

تتقضي دراسة الموضوع بإستفاضة، الإعتماد على المنهج التحليلي وذلك بتحليل أحكام المحكمة العليا، والآراء الفقهية حول الموضوع، بالإضافة الى إستخدام مناهج أخرى في أجزاء من الورقة البحثية كالمنهج التاريخي لإستعراض الجذور التاريخية لمبدأ القوة الإلزامية للسوابق القضائية والمنهج الوصفي عند تحديد المقصود بالعدول القضائي عن السوابق الدستورية وأهم العوامل الدافعة لذلك.

ولالإجابة عن الإشكال المطروح، إقتضت طبيعة الدراسة تقسيم الموضوع إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: السوابق القضائية الدستورية بين إلزاميتها وجواز العدول عنها

المحور الثاني : آثار تطبيق العدول القضائي عن السوابق الدستورية على الحقوق والحريات الأساسية

2. السوابق القضائية الدستورية بين إلزاميتها وجواز العدول عنها

تكتسي السوابق القضائية الدستورية أهمية كبيرة في النظام القانوني الأمريكي، بوصفها قضية دستورية سابقة أسست لقاعدة يمكن للمحكمة الإستفادة منها في مسائل دستورية لاحقة مشابهة لها، وهو ما ينتج عنه عدة مزايا أهمها الفصل في القضايا من دون تحيز وفقا للقانون بعيد عن آراء القضاة وسياستهم، بالإضافة إلى سرعة الفصل في الدعاوى القضائية بالإعتماد على السابقة القضائية نظرا لتوفر الإجابة على الإشكالات القانونية التي سبق وأن تم الفصل فيها، كما لا ننسى تكريسها لمبدأ الأمن القانوني،¹ غير أن مبدأ القوة الملزمة للسابقة الدستورية شأنه شأن أي مبدأ قانوني يخضع لإستثناء، يتمثل في إمكانية العدول عنها من أجل مواكبة التغيرات الإجتماعية والإقتصادية عن طريق تصحيح الأخطاء القانونية المقترنة بها والتي لم تعد تتماشى والواقع الحالي.

وبناء عليه، سنتناول في هذا المبحث مبدأ إلزامية السوابق القضائية الدستورية في المطلب الأول، ثم مدى إمكانية العدول عنها في المطلب الثاني.

1.2 مبدأ القوة الملزمة للسوابق القضائية الدستورية:

¹ – Brandon J.Murriel, The Supreme Court's Overruling of Constitutional Precedent, Congressional Research Service; Updated September 24, 2018, p7-6 <https://sgp.fas.org/crs/misc/R45319.pdf> .

ستتطرق من خلال هذا المطلب إلى نشأة مبدأ القوة الملزمة للسابقة القضائية الدستورية ، بعدها سنوضح ما إذا كان الدستور الأمريكي قد نص على هذا المبدأ بشكل صريح أو بشكل ضمني .

أولاً: نشأة فكرة إلزامية السوابق القضائية الدستورية

يقوم النظام القانوني الأمريكي مثله مثل باقي النظم الأنجلوسكسونية على مبدأ القوة الملزمة للسوابق القضائية أو كما يسمى باللغة اللاتينية « **Stare Decision** »¹ وهو عبارة عن مبدأ قانوني يلزم المحاكم بإتباع القضايا التاريخية عند إصدار حكم في قضية مماثلة، وعليه يضمن هذا المبدأ تعامل القاضي مع القضايا ذات الحقائق المماثلة بنفس الطريقة، ببساطة تامة يلزم هذا المبدأ المحاكم بإتباع السوابق القضائية التي حددتها سابقاً فيجعل منها أساس لقرارات وأحكامها اللاحقة.²

تعود الجذور التاريخية لهذا المبدأ إلى النظام الأنجلوسكسوني أو نظام القانون العام " **Common law** "، أين ظهر في القرن الرابع عشر على يد الفقيه الإنجليزي **بلاكستون** وكان هدفه ترسيخ مفهوم استمرارية العمل بالقانون³ عن طريق إلزام المحاكم بالعمل بالسوابق القضائية من أجل الحكم بالعدل بين المتقاضين في المحاكم وإشاعة الثقة في القضاء، كونه دعامة من دعائم دولة القانون للحفاظ على المشروعية وهو ما يتطلب إصدار أحكام من قبل قضاة يتمتعون بالنزاهة والاستقلالية والحياد حتى من القضاء نفسه،⁴ وفي ذلك يقول **بلاكستون** " أنه يجب إتباع الأحكام السابقة مالم تكن غير عادلة بشكل قاطع"،⁵ وقد تبنت المحاكم البريطانية هذا المبدأ في هذه الفترة وقامت بإدخاله ضمن مصادر القانون إلى جانب العرف وكان ذلك بسبب ندرة القواعد المكتوبة على نحو كبير آنذاك،⁶ بعد ذلك تم تبني المبدأ من طرف الفقه الأمريكي أواخر القرن 18 عشر،⁷ وسط مخاوف من إتساع السلطة التقديرية للقاضي عند تفسيره للنصوص القانونية الغامضة، وعليه فإن هذا المبدأ سيمنع القضاة من إمتلاك سلطة تقديرية لا أساس لها في تفسيرهم للنصوص أو بمعنى أدق

¹ - Charles. Coopert, Stare Decisis: Precedent and Principle in Constitutional Adjudication, **Corner law Review**, Volume 73 , Issue 2, January 1988. P 401.

² --julie Young, **Stare Decision**, Updated june 24, 2022 , (le 05/08/2022 a18:55) https://www.investopedia.com/terms/s/stare_decisis.asp

³ - Jon D. Noland, Stare Decisis and the Overruling of Constitutional Decisions in the Warren Years, **valposcholar**, volume 4, Number 01, 1969, p 102

⁴ - هديل محمد حسن المياحي، **العدول في أحكام القضاء الدستوري في العراق (دراسة مقارنة)**، أطروحة تقيمت بها الطالبة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2015، ص 60.

⁵ --"precedents and rules must be followed, unless flatly absurd or unjust." Jon D. Noland, op.cit, p102

⁶ - إسلام إبراهيم شبحا، **العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي، مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية، العدد 01، السنة الثانية و الستون، يناير 2020، ص 171.**

⁷ -لقد عرفت كتابات وليام بلاكستون تأثيراً كبيراً في الولايات المتحدة، وهو ما أكدته العديد من الأكاديميين الأمريكيين منهم روبرت فيرغسون بقوله " إن جميع وثائقنا التكوينية- إعلان الاستقلال الأمريكي والدستور والأوراق الفيدرالية والقرارات الرئيسية للمحكمة العليا في عهد جون مارشال -قد صاغها محامون غارقون في تعليقات السيد ويليام بلاكستون على قوانين إنجلترا"، **وليام بلاكستون،** وكيبيديا ، (12/15، 2022، 08/12).

سيشكل هذا المبدأ ضابطاً للانحراف القضائي،¹ خاصة إذا علمنا أن القاضي لا يخضع لأي رقابة من طرف السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية ضف الى ذلك أنه يتمتع بحصانة كفلها له الدستور.²

من خلال ممارسة المحكمة العليا لمهامها في تحديد ما اذا كانت الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات دستورية أم لا، تمكنت من تطوير مجموعة من القرارات القضائية أو السوابق القضائية المتعلقة بتفسير الدستور،³ أو ما تسمى بالسوابق الدستورية وهي عبارة عن أحكام قضائية أرست قاعدة دستورية جديدة عند تفسير الدستور، بحيث أصبحت هذه القاعدة أساساً للفصل في جميع القضايا المماثلة لها.⁴ وتختلف هذه الأخيرة عن ما يسمى بالسوابق التشريعية وهي المتعلقة بالتفسير القانوني أو تطبيق القانون العام.⁵

بحيث يرى الفقه أن السوابق الدستورية تلعب السوابق الدستورية دور حاسماً في تفسير وإنفاذ القواعد الدستورية في الديمقراطيات الدستورية التي يحكمها دستور مكتوب مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك راجع لأهميتها في هيكلة المحكمة وتأثيرها على العلاقات الأساسية بين السياسيين والمواطن، كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدستور بحكم أن تبنيها يعد ضماناً لتكريس الشرعية والإستقرار القانوني.⁶

لهذا فهي تعد ملزمة لكل من المحكمة العليا، وللمحاكم الأدنى درجة منها، غير أن هذه القاعدة الإلزامية لا تتحقق إلا بتوفر شروط أساسية تتمثل في:⁷

- أن تكون المسائل المحلولة في السابقة القضائية الدستورية هي نفسها المسائل المراد حلها في القضية الحالية.

- أن يكون حل تلك المسألة شرط ضروري لحسم تلك السابقة القضائية الدستورية.

- أن تكون الحقائق الأساسية في السابقة القضائية الدستورية هي نفسها الموجود في القضية الحالية.

- لا تظهر أي حقائق إضافية في القضية الحالية.

ثانياً: الأساس الدستوري لإلزامية السوابق القضائية الدستورية

¹ - Brandon J.Murril, op.cit , p 05

² -إسلام إبراهيم شيحا، العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي، مرجع سابق، ص 190.

³ -- Brandon J.Murril,op.cit, p 01

⁴ -إسلام إبراهيم شيحا، العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي، مرجع سابق، ص 171

⁵ - Kenny Chng, judicial precedent in emerging constitutional jurisdictions: formulating doctrine of constitutional stare decisis for SINGAPORE, **Journal of International and Comparative Law**, volume 07, number 01, 2020, p 129

⁶ -Ibid, p 127, 128

⁷ -هديل محمد حسن المياحي، مرجع سابق، ص 127

لم ينص الدستور الأمريكي بشكل صريح على إلزامية إحترام القضاة للسوابق القضائية عامة والسوابق الدستورية بشكل خاص، ومن ثم ثار جدل فقهي حول ما إذا كان الدستور يلزم افتراضيا وضمننا القضاء باحترام هذه السوابق أم لا.

حيث يرى جانب من الفقه أن هذا المبدأ يكتسب احترامه ضمنا من الأحكام الدستورية، لكنهم إختلفوا في تلك الأحكام فمنهم من يرى أن هذه الأحكام هي المتعلقة بالسلطة القضائية¹ وتحديدًا نص المادة 01/03 منه التي تنص على أنه "تتأط السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية بمحكمة عليا واحدة وبمحاكم ادنى درجة حسبما يرتبى الكونغرس ويحدد من حين لآخر..."²، وحجتهم في ذلك أن مصطلح "السلطة" لا يعبر فقط عن سلطة المحاكم في الفصل في النزاعات المعروضة عليها وإنما يمتل تفسير آخر وهو ضرورة إحترام القضاة للممارسات والاعراف القضائية السابقة على اقرار الدستور وعلى راسها السوابق الدستورية³، بينما يرى البعض الآخر أن إحترام القضاة لهذا المبدأ يكتسب أساسه القانوني من هيكل الدستور وسياقه التاريخي، في حين أن اتجاه آخر من الفقه يرى ان إلتزام القضاء بالسوابق الدستورية يعود بالأساس الى نص المادة 06 من الدستور والتي تنص على ما يلي " جميع الديون المعقودة والإرتباطات المتفق عليها قبل إقرار هذا الدستور تكون صالحة ضد الولايات المتحدة الأمريكية طبقا لهذا الدستور كما كانت صالحة إبان هذا الدستور، وقوانين الولايات المتحدة التي تصدر تبعا له وجميع المعاهدات المعقودة او التي تعقد تحت سلطة الولايات المتحدة هو القانون الأعلى للبلاد ويكون القضاة في جميع الولايات ملزمين به ولا يعتد بأي نص دستوري او قوانين اي ولاية يكون مخالفا لذلك"⁴، حيث فسر الفقه الدستوري ذلك بأنه عبارة عن تفويض صريح من قبل الدستور للمحكمة العليا بتفسير الدستور وتحديد معنى النصوص على إعتبار أنها السلطة المكلفة بحل النزاعات الدستورية، فتصبح تلك الأحكام جزء من لا يتجزء من النظام القانوني للدولة.⁵

وعلى عكس هذا الإتجاه السابق من الفقهاء، ظهر إتجاه آخر يرى أن الدستور لا يعترف بإلزامية السوابق الدستورية لا بشكل صريح ولا بشكل ضمني، بل العكس من ذلك فإن الدستور يرفض الإلتزام بهذه الأخيرة خاصة إذا كانت تتعرض

¹ -Brandon J.Murriel, op.cit , p , see also - Lee J. Strang, An Originalist Theory of Precedent: Originalism, Nonoriginalist Precedent, and the Common Good, **New Mexico Law Review**, Volume 36,issue 2 spring, 2006, p 419-420.

² -دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في 1789 شاملا لتعديلاته لغاية عام 1992، منشور بتاريخ 27 افريل 2022 ، ص 08، (01:00، 2022/08/12)

https://www.constituteproject.org/constitution/United_States_of_America_1992.pdf?lang=ar

³ -إسلام إبراهيم شيحا، العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي، مرجع سابق، ص 188

⁴ - دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في 1789 شاملا لتعديلاته لغاية عام 1992، مرجع سابق.

⁵ -إسلام إبراهيم شيحا، العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي مرجع سابق، ص 189

مع ما جاءت به الوثيقة الدستورية، فالسوابق القضائية أي كانت مهمتها فهي لا تظاهي نفس أهمية الدستور وعليه اذا كانت هذه القرارات السابقة مخالفة له، فهنا لابد من نقضها حماية للشرعية الدستورية.¹

وبغض النظر عن الآراء الفقهية، فإن المحكمة العليا ترى أن إحترام السابقة الدستورية مهم وضروري لسيادة القانون،² لكنها في الوقت نفسه تحذر من أنه لا توجد سابقة تتجاوز إعادة النظر فيها، وعليه فقد إستقرت على تأكيد حقها في العدول عن سوابقها القضائية.

بحيث لم تأخذ الحكمة الاتحادية العليا بالجمود المعهود في تطبيق مبدأ إلزامية السابقة القضائية الموجود في النظام الإنجليزي، إنما قامت بتطبيقه بشكل مرن حيث بإمكانها إعدول عن السابقة القضائية في أي وقت إذا رأت أنها لم تعد مواكبة للتطورات المجتمعية أو أن الإعتماد عليها يشكل إستمرار في تطبيق خطأ قانوني أو مجافاة للعدالة.³

2.2 جواز العدول القضائي عن السوابق الدستورية:

ترتبط مسألة العدول عن السوابق الدستورية إرتباطا مباشرا بمدى حجية الأحكام القضائية الدستورية، حيث يقصد بالحجية أن الحكم الصادر يكون له حجة فيما فصل فيه من حقوق، ومن حيث المبدأ فإن قرارات المحكمة الاتحادية العليا الأمريكية هي قرارات ملزمة لجميع السلطات وهو ما يعني أن الحكم الصادر سواء فيما يتعلق بتفسير نص دستوري أو بما يتعلق بمراقبة مدى دستورية قانون يعد محصنا من أي طريقة من طرق الطعن، فيحضر على السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية تعطيله، أو المجادلة في مضمونه على هذا الأساس يكتسب الحكم الدستوري السابق حجية مطلقة، غير أن هناك جانب من الفقه يرى أن الحكم الدستوري الصادر عن المحكمة العليا لديه حجية نسبية بمعنى تقتصر حجته على أطراف الدعوى ولا يلزم المحكمة التي أصدرته أو المحاكم الأدنى منها ومبررهم في ذلك أن المحكمة بإمكانها العدول عن سوابقها الدستورية.⁴

ومع ذلك فإن مسألة العدول عن السوابق الدستورية لا يمكن أن تأخذ كحجة للقول بنسبية حجية الأحكام القضائية، لأنها باتت اليوم مسألة مألوفة حتى بالنسبة للدول التي تأخذ وبشكل صريح بالحجية المطلقة لأحكامها الدستورية مثل القضاء الدستوري الألماني والقضاء الدستوري النمساوي،⁵ لهذا تبقى أحكام المحكمة العليا ذات حجية مطلقة، وملزمة

¹ - Randy J. Kozel, Precedent and Constitutional Structure, Notre Dame Law School NDLScholarship, Vol. 112, No. 4, 2018, p 791, (le 10/08/2022 a 13:20), https://scholarship.law.nd.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2334&context=law_faculty_scholarship

² - Brandon J.Murril, op.cit , p 07

³ - هديل محمد حسن المياحي، مرجع سابق، ص 130

⁴ - مها بحجت يونس، الحكم بعدم الدستورية نص تشريعي ودوره في تعزيز دولة القانون، بيت الحكمة بغداد، الطبعة الأولى، العراق ، 2009، ص

⁵ -لقد ذهبت المحكمة الدستورية الألمانية و بحذر الى الاستجابة للظروف الاستثنائية وأجرت تقديرا جديدا ينسجم مع مشكلات الوقائع الجديدة بحسب ظروفها، ونفس الامر بالنسبة للمحكمة الدستورية النمساوية في اعطاء موقف قضائي جديد ينسجم و الظروف الجديدة التي تلي احتياجات المواطنين في

للجميع مع إمتلاك المحكمة للسلطة تقديرية في الخروج عن سوابقها في المجال الدستوري متى ثبت وجود مبررات قوية تدفعها لذلك.

بناء على ما تقدم، سنبين من خلال هذا المطلب مبررات القضاء الدستوري في العدول عن السوابق الدستورية ، لكن قبل ذلك سنوضح المقصود بالعدول القضائي عن السوابق الدستورية .

أولاً- مفهوم العدول القضائي عن السوابق الدستورية

يتصف مفهوم العدول القضائي عن السوابق الدستورية بنوع من الغموض أو عدم الوضوح، حيث لم يولي المشرع أو القضاء تعريفاً محدداً له، ولهذا السبب تولى الفقه الدستوري مهمة تعريفه.

وللوصول الى مفهوم شامل للمصطلح سنقوم بتعريف العدول القضائي ، ثم سنبين تعريف الفقه للعدول القضائي عن السوابق الدستورية.

- تعريف العدول القضائي

يعرف العدول القضائي " **ouerrule** " في اللغة الإنجليزية على أنه " نسخ أو إلغاء أو إبطال مفعول شيء أو قوته، يلغي القرار الذي تلاه قرار مناقض صادر عن المحكمة نفسها أو من محكمة أعلى منها في الموضوع " ¹.

وعند البحث عن تعريف العدول القضائي في معاجم اللغة الفرنسية " **Le revirement** "، نجد بأنه عبارة عن وصف لتغيير معين في الرأي أو السلوك في نوع معين من الوقائع أو العلاقات القانونية موضوع المحاكمة، وتنطبق الكلمة على أي تغيير في تفسير القانون حتى الآن تطبقه المحكمة وخاصة محكمة النقض وهو النتيجة الطبيعية لتكريس المادة 01/06 من إتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية والتي تقضي بالحق في المحاكمة العادلة" ².

نطاق الحقوق و الحريات المنصوص عليها دستوريا، هادي عزيز علي ، جواز العدول عن حجية الحكم القضائي الدستوري، منشور بتاريخ 2022/04/06، (2022/08/13، 12:30)، <https://almadapaper.net/view.php?cat=262428>

هذا وقد تعرضت كل من المحكمة الدستورية الألمانية والنمساوية لقد شديد من طرف الفقه الدستوري، على اساس ان العدول عن احكام دستورية تم الحكم بعدم مطابقتها للدستور لا يمكن الاخذ به في الدول التي تتبنى رقابة الإلغاء كما هو الامر بالنسبة للدول التي تأخذ برقابة الإمتناع (لأن المحكمة الاتحادية العليا الامريكية تتبنى رقابة الإمتناع عن تكبيق القانون فيظل القانون موجود لكن لا يتم العمل به)، مها بحجت يونسي، مرجع سابق، ص 140.

¹ - حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني ، انكليزي-عربي، بيروت مكتبة لبنان، الطبعة 05، 2008، ص 504 أشارت إليه : هديل محمد حسن المياحي، مرجع سابق، ص 62.

² - Serge Braudo, Définition de Revirement, Dictionnaire DU Droit Privé, (10/08/2022 , 16:40)

<https://www.dictionnaire-juridique.com/definition/revirement.php>

فيقال العدول عن قرار قضائي عندما يُعبر قرار لاحق صادر عن نفس المحكمة أو عن محكمة عليا في نفس النظام عن حكم بشأن المسألة ويكون مخالف مباشرة لما صدر من قبل مما يحرم الرأي السابق، لجميع السلطات كسابقة، وبالتالي يعد تحول في جوهر الحكم إذا هو بمثابة تغير في الاجتهاد القضائي.¹

- تعريف العدول القضائي عن السوابق الدستورية

في ظل عدم وجود تعريف قانوني محدد للمصطلح، يعتمد الفقه الدستوري على التعريفات العامة لمصطلح العدول القضائي الواردة في معاجم اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية، في تعريفهم لمصطلح العدول القضائي عن السوابق الدستورية.

حيث عرف الفقه المصري العدول عن السوابق القضائية الدستورية أو كما يسمى لدى بعض الفقه بالتحول في أحكام القضاء الدستوري بأنه " عدول عن مبدأ قرره المحكمة الدستورية العليا في بعض أحكامها السابقة ".²

في حين عرفه الفقه الفرنسي بأنه " تخلي المحاكم نفسها عن ما اعترفت به سابقا واعتماد حل يتعارض مع الحل الذي كرسه، وعليه فإن العملية تتطلب توفر عنصرين أساسيين: هما حل معارض وحل معتمد، ويعرف كذلك بأنه " قرار المجلس الدستوري بتغيير في اجتهاده القضائي والذي يعكس معارضة بين حل قديم وحل جديد، أو تخلي المجلس الدستوري ومبادرة منه عن حل اجتهادي سابق لصالح حل اجتهادي جديد ".³

ولتقريب الصورة بشكل أوضح يمكننا تعريف العدول القضائي عن السوابق الدستورية بناء على عناصره الأساسية بأنه " تحول واضح في الحل القضائي الجديد عن الحل القضائي المعتمد سابقا، ويتسم بأنه تحول إرادي وليس مفروض على المحكمة الأخذ به، ولا بد أن يصيب هذا التغيير على المبدأ القانوني الذي قرره المحكمة ولا يقتصر على التغيير في أسباب الحكم وحيثياته فقط ".⁴

من خلال التعاريف السابقة للعدول القضائي عن السوابق الدستورية، يتضح لنا مدى خطورة هذا الإجراء وحساسيته خاصة أنه يتقاطع مع مجموعة من المبادئ ذات القيمة الدستورية " مبدأ الأمن القانوني ومبدأ المساواة بين المتقاضين بالإضافة الى مبدأ التوقع المشروع"، فضلا على أنه سيشكل مساسا بسمو الدستور المكتوب عندما يمثل تغييرا في

¹ -علي مجيد العكلي ولي على الظاهر، أثر تحول أحكام القضاء الدستوري على مبدأ الأمن القانوني، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمر تيجاني الأغواط، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص 31.

² -هديل محمد حسن المياحي، مرجع سابق، ص 63

³ - Thierry Di Manno, Les revirements de jurisprudence du conseil constitutionnel francais, **CAHIERS DU CONSEIL CONSTITUTIONNEL** N° 20 , JUIN 2006, (10/08/2022, 13:00) [HTTPS://WWW.CONSEIL-CONSTITUTIONNEL.FR](https://www.conseil-constitutionnel.fr)

⁴ -إسلام إبراهيم شيجا، العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي مرجع سابق، ص 177-184 —هديل محمد حسن المياحي، مرجع سابق، ص 65-73

تفسير دستوري، حيث يقول أحد الفقهاء الأمريكيين "لويس باول" معبراً عن خطورة الإجراء، بقوله "إذا تم السماح بالعدول عن السوابق الدستورية بدون ضوابط محددة سيصبح الدستور عبارة عن كلمة لحمس من القضاة".¹

ثانياً- مبررات المحكمة الاتحادية العليا للعدول عن السوابق الدستورية

إذا كان القاضي الدستوري الأمريكي يملك السلطة التقديرية في نقض أو إلغاء سوابقه الدستورية، فإن سلطته في ذلك ليس مطلقة من كل قيد وإنما تحده مجموعة من الضوابط، هذه الأخيرة التي يستطيع من خلالها تعزيز سيادة القانون مع تحقيق الموازنة بين التكاليف والفوائد التي يتحملها المجتمع من جراء إعادة تأكيده لسابقة دستورية أو إلغائها، ولهذا عند البث في نقض سابقة في قضية دستورية من عدمه، تأخذ المحكمة العليا بعين الاعتبار مدى توفر العوامل التي تدفعها إلى العدول عن السابقة القضائية كمبرر قوي لتصرفها، لأن القول بغير ذلك سيأثر على شرعية المحكمة من جهة وسيترتب عواقب وخيمة على استقرار النظام القانوني من جهة أخرى.

هذا وقد استطاع الفقه الدستوري الأمريكي² من خلال فحصه للتطبيقات القضائية الدستورية للمحكمة، إستخلاص مجموعة من العوامل التي إستندت إليها في تبرير عدولها عن السوابق الدستورية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ضرورة تصحيح المحكمة لخطأ في التسبيب

عندما تبث المحكمة العليا في القضايا الدستورية المعروضة عليها، يترتب عليها إلزام قانوني بتسبيب حكمها، والذي يقصد به تضمين الحكم الدستوري الأسباب المنطقية أو العوامل الدافعة لإصداره،³ وهذا الجزء من السابقة الدستورية هو الذي يوضح لنا وجهة نظرها في تفسير القواعد الدستورية المطبقة على النزاع.

فالعامل الأول الذي تنظر فيه المحكمة عند عدولها عن سابقة قضائية هو النظر في مدى جودة الحجج التي استدلت عليها قضاة المحكمة في القضية السابقة،⁴ هذه الأخيرة التي يتطلب أن يعترضها خطأ ظاهر لكي يتم الاعتداد بها، كما لو تعارض بعض الحكم الدستوري مع قاعدة دستورية واضحة أو عرفت خطأ صارخ في تطبيقها أو تأويلها.⁵

وتجب الإشارة، إلى أن المحكمة العليا قد لجأت في عديد من القضايا إلى إلغاء سوابق دستورية، من خلال تنفيذها للحجج التي ساققتها لذلك الحكم،⁶ على رأسها قضية "مجلس ولاية فرجينيا للتعليم ضد برايت"،¹ حيث قررت المحكمة

¹ -Brandon J. Murrill, op.cit, p 07

² -Ibid, p 11-21

³ -حسين فريجة، المنهجية في تسبيب الأحكام القضائية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 33، جوان 2010، 268

⁴ - قصي علي عباس وحسين جبر حسين الشويلي، العوامل المؤثرة في عدول المحكمة العليا الأمريكية عن سوابقها الدستورية، مجلة العلوم القانونية، الصادرة عن كلية القانون جامعة بغداد، العدد 02، 2020، ص 172

⁵ - اسلام ابراهيم شبحا، العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي، مرجع سابق، ص 251-252

⁶ - أشهرها على الإطلاق حكم عدولها عن حكم "رو ضد وايد" والذي سنطرق له بالتفصيل في المبحث الثاني من هذه الورقة البحثية.

سنة 1943 أن إجبار الطلاب المنتمين إلى جماعة دينية تسمى "شهود يهوه" على تحية العلم الأمريكي أو تلاوة تعهد في المدارس العامة يعد غير دستوري بسبب مخالفته لمعتقداتهم الدينية والتي تقضي بأن شرائع الله تفوق أي قوانين لحكومة دينية وبالتالي فإن سن الدولة لقوانين تجبرهم على ذلك يعد مساسها بالحماية الدستورية لحرية دينية.

فقررت إلغاء قرارها الذي إتخذته سنة 1940 في قضية "مسؤول منطقة المدارس بمينيسفيل ضد جويتيس" والمتعلق بنفس الموضوع والذي قضت فيه المحكمة بدستورية القانون، مستندتا الى حجتين أساسيتين: أولهما أن هذا الخيار يدخل في صلب السلطة التقديرية للمشروع والتي لا يمكن للقضاء الدستوري أن يباشر رقابته عليها، والحجة الثانية أن هذا الخيار يعد أمراً ضروريا لتحقيق الوحدة الوطنية،² غير أن هذه الحجج في نظر المحكمة باتت غير منطقية، خاصة أن المواثيق الدولية وعلى رأسها شرعة الحقوق قد أخرجت بعض الحريات الأساسية من التقييد وجعلتها مطلقة ومنها الحرية الدينية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه إذا كان هذا الأمر ضروري لتحقيق الوحدة الوطنية، فإن تحقيق تلك الغاية يأبى استخدام وسائل الإكراه الحكومي، فالنظام الدستوري الذي أرسى المحكمة الدستورية الأمريكية هو نظام ديمقراطي وليس نظام إستبدادي.³

– صعوبة تطبيق السابقة الدستورية من قبل المحاكم الفدرالية الأدنى درجة

معيار آخر تعتمد عليه المحكمة لتحديد مما إذا كانت ستعدل عن سابقة دستورية أم لا، هو مدى ملائمة قواعدها مع تطبيقها في الواقع العملي، وهو ما عبرت عنه بشكل واضح عند نقض غارسيا لأوسيري سنة 1976، عرض على المحكمة الاتحادية العليا، نزاع دستوري "الرابطة الوطنية للمدن ضد يوسير"⁴، يتعلق بتطبيق قانون معايير العمل العادلة FLSA "المعدل سنة 1974 – يقضي بتوسيع الحد الأدنى للأجور وأحكام الحد الأقصى للساعات التي تدفعها الولايات بصفتها السيادية – على جميع موظفي الولايات تقريبا وتقسيماهم السياسية الفرعية، وقد إنتهت المحكمة إلى عدم دستورية التعديلات التي قام بها الكونغرس على أساس أنه ليس لديه صلاحية تنظيم الأجور والحد الأدنى من ساعات إذا كانت وظيفة حكومية تقليدية مثل الوقاية من الحرائق، وأنه بممارسته لهذه الصلاحية قد سعى الى إضعاف القدرة على العمل بفعالية في نظام اتحادي وعليه فإنه يكون بذلك مخالف للدستور.

¹ - West Virginia State Board of Education v. Barnette, 319 U.S. 624 (1943), (le 10/08/2022 a 18:30), <https://supreme.justia.com/cases/federal/us/319/624>

² - Minersville School District v. Gobitis, Brandon J. Murrill, op.cit, p 12-13

³ -إسلام إبراهيم شيخا، العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي مرجع سابق، ص 253

⁴ - National League of Cities v. Usery, 426 U.S. 833 (1976), (le 11/08/2022 a 13:00)

<https://supreme.justia.com/cases/federal/us/426/833>

سنة 1985، عُرض نفس الإشكال الدستوري على المحكمة في قضية "هيئة سان أنطونيو متروبوليتان للنقل العابر ضد غارسيا"¹ والذي قضت فيه بنقض السابقة الدستورية المشار إليها أعلاه، على أساس أن رسم حدود تنظيمية للدولة من حيث " الوظائف الحكومية التقليدية " و " الوظائف الحكومية غير التقليدية"، لا يتعارض مع المبادئ الفدرالية الراسخة فحسب، بل هو أمر مجرد ذاته غير قابل للتطبيق في الواقع نظرا لعدم وجود معيار واضح يفصل بين هذه الوظائف.

- عدم انسجام السابقة الدستورية مع سواها من القرارات ذات الصلة بموضوعها ومع الوقائع المحيطة بها.

من أهم العوامل التي يمكن أن تأخذ بها المحكمة العليا عند عدولها عن سابقة قضائية، هو النظر في مدى انسجامها وإتساقها مع الأحكام القضائية اللاحقة لها، والتي تعالج نفس المسألة الدستورية، إذ يعد تآكل الأساس القانوني للحكم بما في ذلك أسبابه أو مبادئه أو قواعده، سبب لعدم اتساقه مع القرارات اللاحقة له، وعليه فإن نقض المحكمة للسابقة سيعيد الإتساق في القانون.²

كما أن تغير الحقائق المحيطة بالقضية أو فهم تلك الحقائق يمكن أن يكون عاملا في العدول عن السابقة الدستورية.³ ومن أشهر التطبيقات القضائية للمحكمة للعدول عن سابقة دستورية نظرا لعدم إتساقها مع حكم دستوري لاحق لها طُور في القواعد أو الأسباب أو المبادئ القانونية المتعلقة بها وعدم إتساقها مع الواقع، نجد نقض جونز لعبود.

سنة 1977، أصدرت المحكمة العليا قرارها في قضية "مجلس التعليم بدتروايت ضد عبود"، تقضي فيه بدستورية قانون ميشغان، هذا الأخير الذي يجبر كل موظف تمثله نقابة على الرغم من أنه ليس عضوا فيها، أن يدفع لها رسوم -عبارة عن مبلغ مستحق للنقابة-، وعلى أساس ذلك رفع المعلمون دعوى قضائية في محكمة ولاية ميشغان ضد مجلس بتروايت للتعليم وإتحاد الطعن -الممثل للمعلمين العاملين من قبل المجلس- ومسؤولي النقابة، وكانت إدعائاتهم في ذلك هو رفض دفع المستحقات بسبب أن الإتحاد يشارك في مختلف النشاطات السياسية والتي تعتبر في نظرهم بعيدة عن نشاطات النقابة.⁴

وعند وصول هذه القضية للمحكمة الاتحادية العليا عن طريق التمييز،⁵ رأت أن هذا القانون لا يشكل خرقا للدستور، وعليه فإن دفع "مستحقات الوكالة" يعد واجبا على الموظف العام على اعتبار أن النقابة الممثل الحصري له،

¹ - Garcia v. San Antonio Metropolitan Transit Authority, 469 U.S. 528 (1985), (le 11/08/2022 a 13:15), <https://supreme.justia.com/cases/federal/us/469/528>

²-Brandon J. Murrill, op.cit, p 15

³ - قصي علي عباس وحسين جبر حسين الشويلي، مرجع سابق، ص 181.

⁴ -Abood v. Detroit Board of Education, 431 U.S. 209 (1977), (le 12/08/2022 a 12:00) <https://supreme.justia.com/cases/federal/us/431/209>

⁵ - قصي علي عباس وحسين جبر حسين الشويلي، مرجع سابق، ص 178

والمكلفة بتفاوضها مع رب العمل بشأن المسائل المتعلقة بالأجر وساعات العمل وغير ذلك من شروط العمل وتمتد الى ما تسميه بمسائل السياسية مثال اجر الجدارة وحجم القوة العاملة.¹

سنة 2018، صدر قرار عن المحكمة الاتحادية العليا في قضية "موظفوا الولايات والمقاطعات والبلديات ضد جانيوس" يقضي فيه بإلغاء السابقة الدستورية والمتعلقة بإجبار الموظف العمومي على دفع رسوم للنقابة من أجل تقديم الدعم السياسي، وكانت حجته في ذلك أن قرار عبود قد تأكلت أسسه القانونية والوقائية أين تم إتخاذها في ظل خلفية قانونية ووقائية مختلفة تماما.²

3. أثر تطبيقات العدول القضائي عن السوابق الدستورية على الحقوق والحريات الأساسية

إن أغلب حالات العدول القضائي عن السوابق الدستورية التي سبق لنا بيانها، كانت مبرراتها تصحيح خطأ قانوني في التسبب أو مواكبة القواعد القانونية والتطورات الواقعية، ما يفضي في الأخير الى دعم الدستور وما إشتمل عليه مضمونه من حقوق وحريات أساسية بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما عبر عنه بوضوح أحد قضاة السابقين للمحكمة العليا آرثر جولدمبرج بقوله " إن مبدأ السوابق القضائية وإن كان يشكل عائقا دستوريا أمام المحكمة في الأحوال التي يترتب على تحولها عن القضاء السالف إنتهاك الحقوق والحريات أو الإنتقاص من نطاق الحماية التي يقرها الدستور ضد تدخلات السلطات العامة، إلا أنه لا يحول دون التحول الذي يفضي إلى توسيع نطاق الحقوق والحريات أو تعزيزها".³

وبالرغم من ذلك، فإنه في حالات إستثنائية يمكن أن تنحرف المحكمة العليا في العدول عن سوابقها الدستورية بإستخدامها لها كدأة للمساس بالحماية الدستورية المقررة سابقا للحقوق والحريات الأساسية، وذلك عن طريق الإنتقاص منها أو إلغائها كلية.

وبناء عليه، سنبين في هذا المبحث تطبيقات العدول عن سابقة دستورية صادرة عن المحكمة العليا التي تترتب عنها توسيع نطاق الحقوق والحريات الأساسية ، وتطبيقات أخرى تترتب عنها مساسا وإنتهاك بالحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية.

1.3 تطبيقات العدول القضائي عن السوابق الدستورية الداعمة للحقوق والحريات الأساسية:

¹ -Abood v. Detroit Board of Education,op.cit

² -Janus v. American Federation of State , country, and municipal Employees, council 31, et Al., ,supreme court of the united state opinion No. 16-1466. Argued February 26, 2018—Decided June 27, 2018 , p42-43 , https://www.supremecourt.gov/opinions/17pdf/16-1466_2b3j.pdf

³ -اسلام إبراهيم شيخا، العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي مرجع سابق، ص 216

إن قدرة المحكمة العليا على نقض سوابقها الدستورية، تبدوا الطريقة الأكثر معقولة لتصحيح أخطاء المحكمة السابقة، خاصة إذا كانت هذه الأخطاء متعلقة بالحقوق والحريات الأساسية للأفراد، ذلك أن الإصرار على التمسك بها بالرغم من أخطائها يمكن أن يعمق الأضرار المقتربة بها، وعليه فإن منح المحكمة هذه السلطة يمكن أن يوسع من نطاق حماية الحقوق والحريات الأساسية من جهة ويعزز مصادقية المحكمة ومكانتها أمام السلطات الأخرى وبشكل خاص أمام الرأي العام من جهة أخرى.

على مدى تاريخ المحكمة العليا نجد لها العديد من تطبيقات العدول القضائي الدستوري التي تهدف من خلالها الى دعم الحقوق والحريات الأساسية، نذكر منها:

-في عام 1896 قررت المحكمة العليا تأييد قرار فصل السود عن البيض في المدارس العامة وذلك في قضية شهيرة سميت " بليسي ضد فيرجسون"، مقررنا في حكمها أن هذا الفصل يعد دستوريا لأنه لا يتضمن تمييزا يخل بتساويهم مع أبناء وطنهم في الحقوق. غير أنها سرعان ما عدلت عن هذا الموقف سنة 1955 في قضية " براون ضد مجلس التعليم " حينها قررت المحكمة أن هذا الفصل في حد ذاته -وحتى في حال وجود نفس الوسائل التعليمية للطرفين- يعتبر منافيا لآدمية السود، لأنه يقضي على آمالهم في حياة يكونوا فيها أكثر ثقة بأنفسهم وإتساء إلى وطنهم، لأنه يشعرهم أنهم لا يتساوون مع أبناء وطنهم؛¹ وبالتالي فهو يتعارض مع الحماية المتساوية للمواطنين المنصوص عليها في التعديل الرابع عشر من الدستور، وقد شكل قرار براون بداية لتوسيع الحقوق المدنية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، كما مثل سقوفا للفصل العنصري، من خلال العدول عن السياسة القانونية التي وضعها قرار بليسي ضد فيرجونس والذي شرع ممارسة منفصلة ولكن متساوية.²

-وفي عام 2003 قررت المحكمة الاتحادية العليا في قضية³ "لوران ضد تكساس" بعدم دستورية قانون تكساس والذي يقضي بحظر ممارسة العلاقات الحميمة بين أشخاص من نفس الجنس، بعد أن قضت بدستورية قانون مماثل له في جورجيا سنة 1968 في قضية "بورس ضد هاردويتش"،⁴ وكانت حجتها في ذلك أن هذا الحق ليس حق من الحقوق

¹ -عوض المر، مرجع سابق، تهميش ص 77 .

² - إن قرار بورن لم يأتي من العدم حيث جاء بعد العديد من قرارات المحكمة العليا بشأن تحديات تعليمية للسود، منها قضية سيبول ضد مجلس حكام جامعة أو كلاهوما في عام 1948 و قضيت سويت ضد بينتر سنة 1950، للمزيد أكثر حول الموضوع راجع:

-Karen Wolff, From Plessy V.Ferguson to Brown V.Bord of Education Court Rules on School Desegregation ,
The Constitution in American History, Volume 3, 1982,
<https://teachersinstitute.yale.edu/curriculum/units/1982/3/82.03.06/2>

³ -Lawrence v. Texas, 539 U.S. 558 (2003), (le 12/08/2022 a 20:15)
<https://supreme.justia.com/cases/federal/us/539/558/>

⁴ -Bowers v. Hardwick, 478 U.S. 186 (1986), (le 12/08/2022 a 22:31)
<https://supreme.justia.com/cases/federal/us/478/186/>

المكفولة في الدستور الإتحادي الأمريكي، حيث إعتبر وليام بلاكستون وهو أحد القضاة المؤيدين لقرار براوز "أن السماح بهذه الممارسات هو جريمة سيئة السمعة ضد الطبيعة وأساء من جريمة الإغتصاب".

بينما رأى المعارضون لقرار براوز أنه أسوء قرار صاغته المحكمة على الإطلاق، على أساس أنه يمس بالحق في الخصوصية، وبالتالي فإن قرار لورانس- في نظرهم- يعد توسيعاً لنطاق الحريات الشخصية من خلال منح الأشخاص البالغين إستقلاليتهم في تحديد علاقاتهم الشخصية.

-وفي حال عدنا إلى حكم الصادر المحكمة العليا في قضية "موظفوا الولايات والمقاطعات والبلديات ضد جانيوس" السابق الإشارة إليه، نجد أنه من بين العوامل التي دفعتها للعدول عن السابق الدستورية عن طريق حكم قضية "مجلس التعليم بدتريويت ضد عبود"، هو مساسه بحرية التعبير الواردة في التعديل الأول من الدستور، حيث لا يحق للنقابة إجبار الموظفين الغير أعضاء على دعم توجه ساسي معين.¹

2.3 تطبيقات العدول القضائي عن السوابق الدستورية الماسة بالحقوق والحريات الأساسية :

لقد هاجم أدوراد ستيرت وايت وهو أحد القضاة بالمحكمة العليا بشدة فكرة عدول المحكمة عن سوابقها الدستورية، معتبراً إياها خطراً كبيراً على البلاد، لأنها تؤدي إلى عدم إتساق المحكمة في تفسير دستورها، فالهيئة القضائية من المفروض هي الجهة التي تلتزم بسوابقها بغض النظر عن الآراء الشخصية لقضاتها، وإلا أصبحت المحكمة عبارة عن مسرح للصراع بين الأحزاب السياسي والقضاة المواليين لكل حزب، فتصبح المحكمة تنقيد بآراء قضاها الذين يملأون المقاعد مؤقتاً، وعليه سيصبح الدستور المكتوب مجرداً من كل قيمة، ويصبح العدول الأداة الأشد خطورة وعدواناً على حقوق الشعب الأمريكي وحرياته الأساسية.²

كون المحكمة العليا هي المنوط بها تحديد المعنى النهائي للدستور وحماية ما جاءت به هذه النصوص من إقرار للحقوق والحريات، فإن أي تحول عن سوابقها الدستورية القديمة التي تفعل من حمايتها أو توسع من نطاقها، سيعيد تخلي منها عن وظيفتها الأساسية وهي حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد من إنتهاكات السلطات العامة لها.³

والنموذج الذي ستناوله في هذا الصدد متعلق بالحق في الإجهاض، هذا الأخير الذي يعد من أكثر المسائل المثيرة للجدل في المجتمع الأمريكي، كما يشكل خط صراع سياسي مستمر بين الجمهوريين والديمقراطيين، حيث سنوضح كيف تمسكت المحكمة بهذا الحق لمدة 50 سنة، وكيف تم العدول عنه بعد ذلك.

¹ -Janus v. American Federation of State , country, and municipal Employees-, op.cit, p36

² -Pollock v. Farmers' Loan & Trust Co., 157 U.S. 429, p652 (1895), (le 13/08/2022 a 11:30), <https://supreme.justia.com/cases/federal/us/157/429/#tab-opinion-1916649>

³ -إسلام إبراهيم شبحا، العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي مرجع سابق، ص 196.

لقد إرتبطت مسألة الإجهاض في الولايات المتحدة الأمريكية، بقضيتين تاريخيتين فصلت فيهما المحكمة العليا، كانت أول قضية في 22 يناير 1973، أين قضت المحكمة في قرارها التاريخي "رو ضد وايد"¹ والذي أعتبر أن الإجهاض أمر قانوني وأن الحق في الإجهاض يعد دستوريا وقضى بعدم دستورية قانون تكساس، وقد جاء هذا الحكم على إثر الدعوى التي رفعتها السيدة نورمان ماكروفي المعروفة بإسم "جين رو" ضد المدعي العام لولاية تكساس التي كانت تعتبر في قوانينها أن الإجهاض غير قانوني إلا في حالة الضرورة لإنقاذ حياة الأمة، وقد خسرت القضية أمام المحكمة المحلية، ثم قامت بالإستئناف أمام المحكمة الاتحادية العليا والتي أصدرت قرارها يقضي بأن بند الإجراءات القانونية المنصوص عليه في التعديل 14 من الدستور لسنة 1868 ينص على الحق في الخصوصية، والذي يندرج ضمنه الحق في الإجهاض، غير أنها من جهة أخرى أرادت حماية حق آخر وهو الحق في الحياة المحتملة "الحياة قبل الولادة"، ومن أجل تحقيق هذه الموازنة لم تجعل الحق في الإجهاض مطلقا وإنما قيدته بثلاث مراحل أساسية للحمل، خلال المرحلة الأولى لا يمكن للحكومة منع المرأة من الإجهاض مطلقا، بينما في المرحلة الثانية يمكن للحكومات ان تشترط لوائح صحية مقبولة، لكن خلال المرحلة الثالثة تستطيع الحكومات حظر الإجهاض حظرا مطلقا إلا في الحالات التي يكون فيها الإجهاض ضروري لإنقاذ حياة الأم.

بعد صدور هذا القرار، ألغت كل الولايات القوانين التي تعتبر الإجهاض عمل غير قانوني وكيفت قوانينها بحسب ما جاء في مضمون القرار.

بعد مايقارب 20 سنة على صدور الحكم، نظرت المحكمة العليا في قضية مشابهة وهي قضية منظمة الأبوة في شرق بنسلفينيا وآخرون ضد كيسبي سنة 1992.²

تتلخص وقائع القضية في رفع منظمة الأبوة وآخرون دعوى قضائية أمام المحكمة المحلية للمطالبة بالحكم بعدم دستورية الأحكام الخمسة³ التي جاء بها قانون بنسلفينيا، وقد صدر قرار عن المحكمة المحلية يقضي بدستورية هذه الأحكام ووجوب الإستمرار في إنفاذها، عند وصول القضية إلى المحكمة العليا، أيدت هذه الأخيرة حكم "رو ضد وايد"، مستندتا في ذلك لمبدأ القوة الملزمة للسابقة الدستورية أو كما أسمته ب"مركزية رو" معتبرتا أن الحق في الإجهاض هو حق محمي

¹ - Roe v. Wade, 410 U.S. 113 (1973), (le 13/08/2022 a 13:30)
<https://supreme.justia.com/cases/federal/us/410/113/>

² - Planned Parenthood of Southeastern Pa. v. Casey, 505 U.S. 833 (1992), (le 13/08/2022 a 13:30)
<https://supreme.justia.com/cases/federal/us/505/833/>

³ - تتمثل هذه الأحكام القانونية في كل من:

-المادة 3205 التي تتطلب تصريح المرأة بموافقتها على الإجهاض قبل الإجراء و تزويدها بالمعلومات قبل 24 من العملية على الأقل.

-المادة 3206 التي تنص على موافقة أحد الوالدين للقاصر لحصولها على الاجهاض

-المادة 3209 التي تنص على اجبار المرأة المتزوجة التوقيع على بيان يثبت اخطار زوجها بعملية الاجهاض

-المادة 3203 التي تحدد حالات الطوارئ الصحية المبررة للاجهاض

-المادة 3207 التي تفرض بعض الشروط الابلاغ على المرافق التي تقدم خدمات الاجهاض.

Planned Parenthood of Southeastern Pa. v. Casey, op.cit.

دستوريا، لكن هذا لا يعني أنه مطلق وعليه فإن أحكام قانون بنسلفينيا لا تتعارض مع حكم "رو". لأن مهمة المشرع هنا هي تنظيم هذا الحق لكي لا يتعارض مع المصالح الحكومية الأخرى،¹ لكن في المقابل غيرت المحكمة من المعايير التي وضعتها في قضية "رو" كما خففت من القيود المفروضة وانتقلت بذلك من الرقابة القصوى إلى الرقابة المتوسطة.²

إن تمسك المحكمة العليا بحكم رو، كان الغرض منه حماية مبدأ الثقة المشروعة للأفراد في القانون وهي مجموعة القواعد التي تكفل حماية توقعات الأفراد المسبقة للآثار القانونية الناجمة عن أفعالهم، وهذا ما جاء في إحدى حيثيات الحكم "لا يمكن التنصل من التقييد بحكم رو دون أن يكون هناك إجحاف خطير للأشخاص الذين نظموا حياتهم على مدى عقدين من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والذين اتخذوا خيارات في المجتمع بناء على توافر حق الإجهاض في حال فشل وسائل منع الحمل.."، وعليه فإن المحكمة عند موازنتها بين الأضرار التي ستنتج عن عدوها والأضرار الناتجة عن إستمرارها في التفسيرات الدستورية السابقة، إختارت التمسك بتلك التفسيرات، لأن القول بغير ذلك سينجر عنه عدم إستقرار إجتماعي وقانوني للأفراد.³

بعد 50 سنة من إعمال السابقة الدستورية "رو ضد وايد" قررت المحكمة العليا نقضها، والعودة الى ما كان معمول به سابقا، حينما كان يعد الحق في الإجهاض جريمة وعمل غير قانوني، وهو ما اعتبره العديد من النشطاء والحقوقيين والقضاة المعارضين لحكم المحكمة في أمريكا وفي جميع انحاء العالم بمثابة إستهدافا لحق من الحقوق الأساسية، الذي لم تكتفي المحكمة في السابق بالإعتراف به فحسب بل أكد عليه من خلال التمسك به.

تتلخص وقائع القضية في طعن منظمة صحة المرأة في جاكسون وعيادة الإجهاض وآخرون أمام المحكمة المحلية في دستورية قانون ولاية ميسيسيبي والذي يقضي " بعدم جواز الاجهاض او التحريض على الاجهاض اذا كان عمر الجنين قد تعدى 15 اسبوعا إلا في الحالات الطارئة او التشوهات الجنينية" مدعين بانتهاكه للسوابق الدستورية لا سيما "رو ضد ورد"، اصدرت المحكمة حكما مستعجلا يقضي بعدم تطبيق القانون، غير أن المدعى -توماس دويس- قد استأنف الدعوى امام محكمة الاستئناف الأمريكية التي أيدت بدورها الحكم المستعجل.

¹ - Planned Parenthood of Southeastern Pa. v. Casey, op.cit.

² - قصي علي عباس وحسين جبر حسين الشويلي، مرجع سابق، ص 176

³ - Planned Parenthood of Southeastern Pa. v. Casey, op.cit.

في 15 يونيو 2020 إستأنف -توماس دوبس- الحكم أمام المحكمة العليا معتبرا ان حكم رو وكيسي قد تم البث فيهما بشكل خاطئ، وأن الدستور لا ينص على الحق في الإجهاض وعليه لابد على المحكمة الاتحادية العليا من نقض السابقتين، وإعادة تنظيم الحق في الإجهاض للشعب ومثليه.¹

بناء على ذلك، عدلت المحكمة العليا عن السابقتين الدستوريتين بتاريخ 22 جوان 2022 في قضية "دوبس مسؤول وزارة الصحة في ولاية مسيسيبي ضد منظمة صحة المرأة في جاكسون"،² محاولتا دحض كل العوامل والمبررات التي إستند إليها كل من "كيسي" و "رو" في حكمهما السابق، وراحت تفندها الواحدة تلو الأخرى، إما بسبب انها لا تتطابق مع الأحكام الدستورية أو بسبب عدم صحتها.

بالنسبة لإعتبار الحق في الإجهاض حقا دستوريا، بينت المحكمة أن هذه الحجة ليست صحيحة وذلك راجع الى سوابق المحكمة نفسها التي تنص على ان تنظيم الدولة للإجهاض يخضع لنفس التدابير المتعلقة بالصحة والسلامة، أما بالنسبة للحجة الثانية وهي القول بأن الحق في الإجهاض منصوص عليه في بند الاجراءات القانونية الموجود في التعديل الرابع عشر والذي يقضي بحماية حقوق غير مذكورة في الدستور، يتطلب أن تكون هذه الحقوق متجذرة في تاريخ وتقاليد الأمة الأمريكية، وهذا الحق لم يندرج ضمن هذه الفئة والدليل على ذلك أنه لم يكن هناك دعم واضح من التعديل الرابع عشر لهذا الحق كما لم يدرج ضمن التعديلات الموالية للدستور الى غاية القرن 20 ولم تعترف به قبل "رو" اي محكمة فدرالية ولم يكن محلا لأي اطروحة علمية، بل أن الواقع يثبت أن الإجهاض يعد جريمة في القانون العام نظرا لعواقبه الوخيمة على أي مرحلة من مراحل الحمل، فإذا اعتبرنا جريمة الإجهاض حقا على أساس إستقلال كل شخص في إتخاذ قراراته المتعلقة بشخصه وجسده، فإنه يمكن كذلك الترخيص بتعاطي المخدرات والبغاء وما شابه ذلك كحقوق أساسية. وبالتالي فإن رو قد أخطأ في تسببيه ورفض كيسي بعده إعادة النظر في التسبيب.³

ولا يمكن للمحكمة تصحيح هذه الأخطاء إلا بتعديل الدستور أو بالعدول عن السابقتين القضائيتين، ذلك أن الدستور ليس مؤيدا لا للحق في الحياة المحتملة ولا مؤيد لحق المرأة في الإختيار بل هو وثيقة محايدة تترك القضية للشعب ومثليه المنتخبين لحلها من خلال العملية الديمقراطية في الولايات أو الكونغرس مثل المسائل الصعبة الأخرى الإقتصادية والإجتماعية التي لا يتناولها الدستور وإنما يترك امر تنظيمها للتشريع.⁴

¹ - "**Dobbs v. Jackson Women's Health Organization**, (le 13/08/2022 a 16:15),

https://ballotpedia.org/Dobbs_v._Jackson_Women%27s_Health_Organization#cite_note-op-1

² - Dobbs, State Health Officer of The Mississippi Department of Health, et Al. v. JACKSON Women's Health Organization Et AL., Supreme Court of the United State, opinion No. 19-1392. Argued December 1, 2021—Decided June 24, 2022, p 01.

³-Ibid, p 2-6

⁴ Dobbs, State Health Officer of The Mississippi Department of Health, et Al. v. JACKSON Women's Health Organization Et AL., Supreme Court of The United State, op.cit,p 01

وبالرغم من الحجج التي صاغتتها المحكمة لتبرير عدولها، يبقى قرار "رو ضد وايد" أكثر معقولة بالنسبة للشارع الأمريكي،¹ لأنه ببساطة إستطاع تحقيق التناسب بين ضمان حماية الحق في الخصوصية باحترامه لحق المرأة في اختيار الإجهاض، وفي نفس الوقت حماية الحق في الحياة المحتملة للجنين بوضعه قيود محددة على الحق في الإجهاض، فالدولة تملك الحق في وضع قيود على الحقوق والحريات لكي لا تصطدم بحقوق وحريات الآخرين أو بالمصلحة العامة، غير أن الحد الأدنى من هذا التقييد هو عدم مساسها بجوهر الحق أو الحرية والذي يتحقق بإلغاء ممارسته كلية، كما هو الأمر بالنسبة لحق الاجهاض وما سيترتب عليه من سن قوانين يمكن أن تمنع اللجوء الى الإجهاض عن طريق حضر أدوية الإجهاض أو منع اللجوء الى الإجهاض في حالات الطوارئ الطبية كالتشوه الخلقي أو في ولايات أخرى تبيحه، وأين كانت التوقعات بالنسبة للقوانين القادمة في الولايات، فإن المؤكد أنها ستقلص من حقوق المرأة الأمريكية ووضعتها كمواطنة حرة متساوية.

وبالتالي، فإن عدول المحكمة عن سابقة "رو ضد وايد" يعد غير مشروعاً، إستناداً إلى أحكامها القضائية التي تشترط لمشروعية العدول أن يوسع من نطاق الحقوق والحريات الأساسية أو يزيد من فاعلية ممارستها على الأقل.²

4. خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن الخوض في موضوع آثار ولايزال يثير قلقاً واسعاً بين أوساط الفقه الأمريكي وعامة الناس، كموضوع العدول عن السوابق الدستورية ومدى تأثيره على الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، يعد بمثابة تحدي في حد ذاته وهذا راجع الى خوضنا في جملة من التناقضات بين من يراه ضروريا لمواكبته للتغيرات السياسية والاجتماعية والإقتصادية، وبين من ينكره بالنظر لخطورته على سمو الدستور و ما يتضمنه.

وبعد عرضنا بالتحليل والمناقشة لوضعية السوابق القضائية الدستورية في النظام القانوني الأمريكي، بين إلزاميتها وجواز عدول المحكمة الاتحادية العليا عنها، ومدى تأثير هذا العدول عن الحقوق والحريات الأساسية توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

¹ - تُظهر إستطلاعات الرأي التي قامت بها وسائل إعلام بريطانية عند تسريب وثيقة العدول عن السابقة الدستورية "رو ضد وايد" أن حوالي 60 بالمائة من المواطنين الامريكين كانوا يرغبون في إستمرار تطبيق الحكم، بينما 28 بالمائة فقط من طالبوا بإلغائه.

Liliane Charrier, *La Cour suprême contre "Roe vs Wade" : un coup fatal au droit à l'avortement aux États-Unis*, publié le 24 JUIN 2022, (le 13/08/2022 a :2215),

[HTTPS://INFORMATION.TV5MONDE.COM/TERRIENNES/LA-COUR-SUPREME-CONTRE-ROE-VS-WADE-UN-COUP-FATAL-AU-DROIT-L-AVORTEMENT-AUX-ETATS-UNIS](https://information.tv5monde.com/terriennes/la-cour-supreme-contre-roe-vs-wade-un-coup-fatal-au-droit-l-avortement-aux-etats-unis)

² - عبد الحفيظ الشبيبي، التحول في أحكام القضاء الدستوري، دراسة مقارنة، دار النهضة للنشر و التوزيع، 2010، ص 96، نقلا عن إسلام إبراهيم شبيحا، العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي ، مرجع سابق، ص 216.

-يجد مبدأ القوة الإلزامية للسوابق القضائية الدستورية في النظام القانوني الأمريكي، جذوره التاريخية في النظام الانجلوسكسوني والذي ظهر على يد الفقيه الإنجليزي **وليام بلاكستون** في القرن 14.

-لا يوجد نص صريح في الدستور الأمريكي، يقضي بالإلزامية السوابق القضائية الدستورية، غير أن هناك من الفقه من يجد أن إعتراف الدستور بإلزاميتها جاء **ضمنيا** من خلال مجموعة من الأحكام الدستورية أهمها المادة 06 والمادة 03 الفقرة 01.

-بالرغم من أهمية التي تكتسيها السوابق القضائية الدستورية، غير أن ذلك لا لم يقف حائلا أمام إمكانية العدول القضائي عنها، والذي يقصد به تخلي المحكمة العليا بإرادتها عن قاعدة دستورية تم الإعتراف بها سابقا، بقاعدة دستورية جديدة معاكسة لها.

-أرست المحكمة العليا من خلال أحكامها القضائية العديد من **المبررات أو العوامل** التي دفعتها للعدول عن سوابقها الدستورية، أهمها وجود خطأ في التسبيب، أو صعوبة تطبيق السابقة الدستورية من قبل المحاكم الأدنى درجة منها، أو في حال عدم إتساقها مع الاحكام القضائية اللاحقة لها، أو عدم إنسجامها مع التطورات المجتمعية.

-إن عدول المحكمة العليا عن السوابق القضائية الدستورية، يعد بمثابة **سيف ذو حدين**، إذ بإمكانه أن يصبح دعامة أساسية للدستور عندما يوسع من نطاق الحقوق والحريات الأساسية وهو ما تثبته تطبيقات المحكمة الاتحادية العليا، وفي المقابل يمكن أن يصبح أمر غير مشروع عند مساسه أو إنتهاكه للحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وهو ما يؤكد قرار المحكمة الاتحادية العليا بالعدول عن سابقة **"رو ضد وايد"** والتي كانت تقضي المحكمة في ظلّه بأن حق المرأة في الإجهاض هو حق محمي دستوريا.

ولكي تتفادى المحكمة العليا هذا الانحراف، فإنه لابد عليها من الموازنة بين أضرار العدول عن السابقة الدستورية وتكاليف الإبقاء عليها، وهذا بأن تأخذ بعين الإعتبار دائما الفاصل الزمني بين إتخاذ السابقة والعدول عنها، ومدى ترسيخها في المجتمع الأمريكي، وبالتالي إحترامه لمبدأ الثقة المشروعة من خلال تحقيق الإستقرار القانوني والإجتماعي والذي لابد من إعطائه الأولوية دائما أي كانت الأخطاء الموجودة في السابقة الدستورية ومهما كان عدم إنسجامها مع الواقع، وأي كانت المصلحة الواجب حمايتها من وراء عدوله.

5. قائمة المراجع:

- إسلام إبراهيم شبحا، التفسير الدستوري للحقوق والحريات الدستورية في ضوء قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد 2016، 01.

- إسلام إبراهيم شيخا، العدول عن السوابق الدستورية في القضاء الأمريكي، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، العدد 01، السنة الثانية و الستون، يناير 2020.

- حسين فريجة، المنهجية في تسبيب الأحكام القضائية ، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة منتوري قسنطينة، عدد 33، جوان 2010.

- دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في 1789 شاملا لتعديلاته لغاية عام 1992، منشور بتاريخ 27 افريل 2022.(2022،01:00/08/12)،

https://www.constituteproject.org/constitution/United_States_of_America_1992.pdf?lang=ar

- علي مجيد العكيلي ولمى علي الظاهر، أثر تحول أحكام القضاء الدستوري على مبدأ الأمن القانوني، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ،جامعة عمر تيجاني الأغواط، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019.

- عوض المر، الرقابة على دستورية القوانين في ملامحها الرئيسية، مركز رينية جان دبوي للقانون و التنمية، مصر ،2003.

- قصي علي عباس وحسين جبر حسين الشويلي، العوامل المؤثرة في عدول المحكمة العليا الأمريكية عن سوابقها الدستورية، مجلة العلوم القانونية ، الصادرة عن كلية القانون جامعة بغداد، العدد 02،2020.

- مها بهجت يونس، الحكم بعدم الدستورية نص تشريعي ودوره في تعزيز دولة القانون، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد ، 2009.

- هادي عزيز علي، جواز العدول عن حجية الحكم القضائي الدستوري، منشور بتاريخ 2022/04/06،
(12:30، 2022/08/13)، <https://almadaper.net/view.php?cat=262428>

- هديل محمد حسن المياحي، العدول في أحكام القضاء الدستوري في العراق (دراسة مقارنة)، أطروحة تقيمت بها الطالبة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2015.

-وليام بلاكستون، وكيبيديا، (12:15، 2022 /08/12) <https://ar.wikipedia.org/wiki>

- Aboud v. Detroit Board of Education, 431 U.S. 209 (1977), (le 12/08/2022 a 12:00)
<https://supreme.justia.com/cases/federal/us/431/209>

- Brandon J. Murrill, The Supreme Court's Overruling of Constitutional Precedent, **Congressional Research Service**; Updated September 24, 2018, p7-6
<https://sgp.fas.org/crs/misc/R45319.pdf>.

--Bowers v. Hardwick, 478 U.S. 186 (1986), (le 12/08/2022 a 22:31)
<https://supreme.justia.com/cases/federal/us/478/186/>

-Charles. Coopert, Stare Decisis: Precedent and Principale in Constitutional Adjudication, **Corner law Review-**, Volume 73 , Issue 2, January 1988.

-Dobbs, State Health Officer of The Mississippi Department of Health, et Al. v. JACKSON Women's Health Organization Et AL., Supreme Court of the United State,-, opinion No. 19-1392. Argued December 1, 2021—Decided June 24, 2022.

-Dobbs v. Jackson Women's Health Organization, (le 13/08/2022 a 16:15),
https://ballotpedia.org/Dobbs_v._Jackson_Women%E2%80%99s_Health_Organization#cite_note-op-1

- Garcia v. San Antonio Metropolitan Transit Authority, 469 U.S. 528 (1985),(le 11/08/2022 a 13:15), <https://supreme.justia.com/cases/federal/us/469/528>

-Janus v. American Federation of State , country, and municipal Employees, council 31, et Al., ,supreme court of the united state opinion No. 16-1466. Argued February 26, 2018—Decided June 27, 2018 , p42-43 ,
https://www.supremecourt.gov/opinions/17pdf/16-1466_2b3j.pdf

- Jon D. Noland, Stare Decisis and the Overruling of Constitutional Decisions in the Warren Years, **valposcholar**, volume 4, Number 01, 1969.

- julie young, Stare Decision, Updated june 24, 2022 ,(05/08/2022,18:55)
https://www.investopedia.com/terms/s/stare_decisis.asp

-- Kenny Chng, judicial precedent in emerging constitutional jurisdictions: formulating doctrine of constitutional stare decisis for SINGAPORE, , **Journal of International and Comparative Law**, volume 07, number 01, 2020.

- Karen Wolff, From Plessy V.Ferguson to Brown V.Bord of Education Court Rules on School Desegregation , The Constitution in American History, Volume 3, 1982,
<https://teachersinstitute.yale.edu/curriculum/units/1982/3/82.03.06/2>

--Lawrence v. Texas, 539 U.S. 558 (2003), (le 12/08/2022 a 20:15)
<https://supreme.justia.com/cases/federal/us/539/558/>

-- Lee J. Strang, An Originalist Theory of Precedent: Originalism, Nonoriginalist Precedent, and the Common Good, **New Mexico Law Review**, Volume 36,issue 2 spring, 2006.

- Liliane Charrier, La Cour suprême contre "Roe vs Wade" : un coup fatal au droit à l'avortement aux Etats-Unis, publié le 24 JUIN 2022, (le 13/08/2022 a :2215),

[HTTPS://INFORMATION.TV5MONDE.COM/TERRIENNES/LA-COUR-SUPREME-CONTRE-ROE-VS-WADE-UN-COUP-FATAL-AU-DROIT-L-AVORTEMENT-AUX-ETATS-UNIS](https://information.tv5monde.com/terriennes/la-cour-supreme-contre-roe-vs-wade-un-coup-fatal-au-droit-l-avortement-aux-etats-unis)

- **National League of Cities v. Usery**, 426 U.S. 833 (1976), (le 11/08/2022 a 13:00)
<https://supreme.justia.com/cases/federal/us/426/833>

- **Planned Parenthood of Southeastern Pa. v. Casey**, 505 U.S. 833 (1992), (le 13/08/2022 a 13:30), <https://supreme.justia.com/cases/federal/us/505/833/>

- **Pollock v. Farmers' Loan & Trust Co.**, 157 U.S. 429, p652 (1895),
<https://supreme.justia.com/cases/federal/us/157/429/#tab-opinion-1916649>

- Randy J. Kozel, Precedent and Constitutional Structure, **Notre Dame Law School NDL Scholarship**, Vol. 112, No. 4, 2018, p 791 , (le 10/08/2022 a 13:20)
https://scholarship.law.nd.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2334&context=law_faculty_scholarship

- **Roe v. Wade**, 410 U.S. 113 (1973), , (le 13/08/2022 a 13:30)
<https://supreme.justia.com/cases/federal/us/410/113/>

-- **Serge Braudo, Définition de Revirement, Dictionnaire DU Droit Privé**, (10/08/2022 , 16:40) <https://www.dictionnaire-juridique.com/definition/revirement.php>

- Thierry DI MANNO, Les revirements de jurisprudence du conseil constitutionnel français, **CAHIERS DU CONSEIL CONSTITUTIONNEL**, N° 20 , JUIN 2006, (10/08/2022, 13:00) [HTTPS://WWW.CONSEIL-CONSTITUTIONNEL.FR](https://www.conseil-constitutionnel.fr)

- **West Virginia State Board of Education v. Barnette**, 319 U.S. 624 (1943),
<https://supreme.justia.com/cases/federal/us/319/624>